قول لا ادري وربما رواه ابن عبد الحكم عن الشافعي رضي الله عنه انه سئل
عن المتعة اكان فيها طلاق او ميراث او نفقة فقال والله لا ادري
اجيب بان المراد بالعلم التهيؤ الترتيب المختص بالمجتهد وهو ملكة يقتدر بها
على ادراك الاحكام الجزئية ولا شك ان الائمة المذكورين كانوا متهيئين
للعلم بالجواب لو نظروا في الادلة ولكن شغلهم عن ذلك شاغل قال التفتا
زاني واطلاق العلم على التهيؤ المذكور شائع عرفا ترهين خلاف التهيؤ
البعيد فانه حاصل لكل احد فلا يطلق العلم عليه وما قيل من ان الاحكام
الشرعية قيد واحد جمع لحكم الشرعي المعرف بخطاب الله تعالى الآتي فخلاف
الظاهر وهذا من تدقيقات المتاخرين وليس لهذه افائدة وان آل الامر
الى ما هاهنا من شرح كوترماقيدين كما لا يخفى **والحكم المتعارف** بين الاصوليين
بالاثبات تارة كالصلاة واجبة اي لحكم ثابت بالشرع **والنفي** لخرى كالوتر
ليس بواجب او **الاحكم قبل الشرع خطاب الله** تعالى اي كلامه النفسي
الازلي المسمى في الازل خطابا حقيقة على الاصح الآتي **المتعلق** ذلك الخطاب
بفعل المكلف اي البالغ العاقل الذي لم يبلغه تكليفه تعلقا معنويا
قبل وجوده او بعد وجوده وقبل البعثة وتمييزيا بعد وجوده بعد
البعثة ازالة حكم قبلها كما ياتي ذلك والتعلق بفعل المكلف يكون من
حيث انه مكلف اي ملزم الشيء فيه كلفة كما يعلم مما ياتي فخرج بالمتعارف
خطاب الوضع الآتي ليس من الحكم المتعارف كما مشى عليه المصنف
وبخطاب الله خطاب الملائكة والانس والجن وبالمتعلق بفعل
المكلف خطاب الله المتعلق بذاته كقوله لولد الله لا اله الا هو خالق كل
شيء او بصفاته كقوله تعالى ليس كمثله شيء او بذوات المكلفين كقوله
ولقد خلقناكم او بالجمادات كقوله تعالى ويوم نسير الجبال وبالمكلف الصبي
والمجنون وليها مخاطب باداء ما وجب في مالها كالزكاة ونحوها

المتن

المتلف كما يخاطب صاحب البهيمة بضمان ما اتلفته حيث وظف في حفظها التفريط
فعلم ان في هذه الحالة منزلة فعله وصحة عبادة الصبي المميز كصلاته
وصيامه المثاب عليها ليس لانه مامور بها كما في البالغ بل ليعتادها فلا
يتركها بعد بلوغه اذ الله تعالى قد ينتقي تكليف البالغ العاقل في بعض
احواله كالحائض والمكره وتناول التعريف الفعلي والقولي كتكبيرة الاحرام
وغير القولي كافعال الجوارح وتناول الكف عن الفعل والمكلف الواحد
كالنبي صلى الله عليه وسلم في خصايصه والاكثر من الواحد كغيره من المكلفين
والخطاب المذكور يدل عليه الكتاب والسنة والقياس والاجماع والاستدلا
واستوعى المصنف كغيره ثم بفتح المثلثة المكان المجاز كثيرا وتبين في كل محل بما
يناسبه كما ياتي فقوله هنا **ومعناه** اي ومن اجل ان لحكم خطاب الله
قال السنة **لا حكم الا لله** فلا حكم للعقل في الشرعيات وهذا الحصر ممتنار
من قول لحكم خطاب الله لان تعريف المبتدا والخبر يفيد الحصر عند اهل
المعاني ولكنه ذكره توطئة وتمهيدا لقوله **والحسن للشيء والقبح له** وفي ذلك
تفصيل فان كان الحسن **بمعنى ملائمة الطبع** كحسن الحلو وطيب الرائحة
والقبح **بمعنى منافرته** اي الطبع كقبح المر والرائحة الكريهة او كان الحسن
بمعنى صفة الكمال كحسن العلم **والقبح بمعنى صفة النقص** كقبح
الجهل فهو **عقلي** اي يحكم به العقل اتفاقا من جميع العقلاء وان كان الحسن
بمعنى ترتب المدح عاجلا والثواب آجلا كالحسن الطاعة **والقبح بمعنى ترتب**
الذم عاجلا والعقاب آجلا اي في المستقبل كقبح المعصية فكل منهما
شرعي اي لا يحكم بما ذكر الا الشرع المبعوث به الرسل والاستاد اليه مجازي
والاصل الشارع اي فلا يدرك ذلك الامر **خلافا للمعتزلة** في قولهم
انه عقلي اي يحكم به العقل لما في الفعل من المصلحة والمفسدة يتبعها حسنه
او قبحه عنده الله اي يدرك العقل ذلك اما بالضرورة كحسن الصدق

Copyright © King Saud University